

# عن ثقافة الخيانة وخيانة المثقف هل يفلت زياد دويري من المحاسبة؟

«الشهيد» بشير الجميل وتظلله هالة «القديس» سمير ججع، يذهب في الاتجاه الإسرائيلي نفسه. الفنان حرّ في مضمون عمله، لكننا نسوق المثل للتدليل على أن زياد دويري الذي أقام وعمل في تل أبيب ويدافع عن تلك التجربة، هو نفسه مخرج الفيلم الجديد الذي يعيد الاعتبار إلى الرواية الانعزالية للحرب الأهلية. ثم يقول للإعلام الذي يحاول أن يعمّق الطرح قليلاً: «حاسبي كفتان لا كسياسي» (1) يدعي دويري أنه صنع فيلماً عن «فهم الطرف الآخر» و«المصالحة»... لكنه غير مستعد لمصالحة شعبه، والاعتذار عن جريمته الإسرائيلية! إن التواطؤات السياسية والقضائية والإعلامية والفايسبوكية التي شهدناها أمس، تكرر ما يمكن تسميته بـ«سابقة زياد دويري». من الآن فصاعداً، بفضلكم أيها السادة المؤمنون على كرامتنا وسيادتنا وديتورنا ومصالحتنا الوطنية، باتت إسرائيل خياراً بين خيارات، ووجهة نظر. دولة جوار، يمكن أن نقيم فيها، ونصوّر فيها فيلماً من دون أن نحاسب. ترى ما الذي سيضيفه اليوم زياد دويري في افتتاح فيلمه؟ لا شك في أنه سيواجه الجمهور بزهو الانتصار. لكنه انتصار مؤقت. فكثيرون في لبنان لن يقبلوا باستمرار هذه الحالة الشاذة.

أن يعيش شاهد زور على أرض المجزرة، ببركة مرتكبيها وترحيبهم ورعايتهم. هذا هو بامتياز التطبيق الثقافي مع العدو الذي لا يُبَيّن في المحكمة فحسب. وتلك جنابة دويري على نفسه، وعلى الثقافة اللبنانية، ما ارتكبه أخطر بكثير من التجسس لمصلحة العدو. فهل فعل كل ذلك لأنه «وضع حب فلسطين في بيته»؟ كما ردد أمس، ويردد منذ فيلمه الإسرائيلي... نحمد الله أنه لم ينشأ في كنف أنطون لحد؛ ماذا كان سيفعل؟ أما عشرات الأحاديث التي أدلى بها إلى إعلام العدو، والكلام الغلط الذي قاله، فهذه أيضاً شطبها القاضي صقر بتقادم الزمن. لكن من يمحو وصمة العار التي ستلاحق دويري أينما حلّ؟ هل يكفي نعيق شهود الزور والمرترقة لتزوير «الخيانة» وتحويلها «معركة حريات». «قضية دويري» ليست مسألة قانونية فقط، بل مسألة أخلاقية وفكرية، سياسية ووطنية. إنها ثقافة الخيانة، وخيانة المثقف. إذا كان ما اقترفه دويري قبل سبع سنوات ليس، في نظر القانون، أكثر من «جنحة» أمحت بـ«مرور زمن ثلاثي»، فإن تجربته الإسرائيلية (التي سيكون لها ثمة بالتأكيد بأشكال مختلفة)، هي في نظر التاريخ جريمة عظيمة؛ قبله الجديد الذي يخيم عليه طيف

شخصي على دويري وغيره من نجاحاته العالمية، لما كانت تحركت القضية. كيف ترد على هذا العبقر؟ ويمضي المحامي (ما اسمه على فكرة؟)، وقد بات تاقداً سينمائياً: «الصدمة ضد الإسرائيليين، ومع القضية الفلسطينية». كاذب، أكذب... لا بد أن يعلق شيء. الصدمة فيلم تطبيعي، فيلم إسرائيلي بامتياز. من يقل عكس ذلك، أمي، أو أعمى، أو نصاب! شالوم دويري شالوم. أم زياد («المناضلة البعثية» التي زجرها زياد مباشرة على الهواء)، تجزم بأن ابنها البار حين ذهب إلى إسرائيل لم تكن لديه «نية جرمية». كانت مهمة إنسانية سامية طبعاً. ويقول دويري إنه أبلغ مخابرات الجيش وقتذاك بإقامته المديدة في تل أبيب، «كي لا يحسبوه جاسوساً». الجواسيس كثر يا حبيب الماما، لا أحد يحتاجك جاسوساً. مهنتك لم تكن، ولن تكون، التجسس العسكري، بل كسر التحصينات الثقافية والاستراتيجية بيننا وبين العدو الذي نخوض معه صراعاً كيانياً. مهنتك أنسنة قاتلنا، والتقليل من هول الاحتلال وسرقة الأرض واغتصاب الحقوق، ومحو مئات آلاف الشهداء وملايين اللاجئين... وطمس تلك المجزرة العظيمة المستمرة منذ 1948، وإعفاء دولة الاحتلال، وتحويلها شريكاً. لقد اختار دويري

## بيار ابي صعب

«كك العطور العربية لك تقوى على غسك هانين الجبنة»  
(ليديا ماكيت، شكسبير)

■ ■ ■

الذين يظنون أن المشكلة «قانونية» فقط مع زياد دويري، يخطئون طبعاً. هؤلاء «انتصروا» (موقتا؟) أمام الكاميرات، وفي الإعلام الذي بدا بعضه للأسف متواطئاً ومنصاعاً وغوغائياً، يتأرجح بين حقد وبروباغندا، بين عمى وبلاهة... فيما بدا بعضه الآخر مهنيّاً ونقدياً، يمارس دوره في التدقيق والمساءلة، ويحترم عقول الناس والقواعد الديمقراطية. لكن بالإجمال، فإن اليوم اللبناني الطويل الذي بدأ منذ ليلة الأحد، بعد سحب دويري من «الأمن العام»، وتفشى على المواقع الاجتماعية، ضجيجاً وقهقهة في الشاشات والمواقع الاخبارية، بلغ ذروته أمام المحكمة العسكرية، حيث وقف دويري ومحاميه وأمه ليلعبوا مشهد «الفينال» البطولي. يوم أمس، سيبقى في الأذهان بصفته اليوم الوطني للكذب والفجور.

خلافاً لـ«مخاوف» الجوقة الليبرالية المتضامنة مع «سينمائي مستدعي إلى المحكمة العسكرية»، فإن السيناريو كان متوقّعاً ومدروساً، برعاية سياسية أكيدة، كي يفضي إلى النهاية السعيدة: إخلاء سبيل زياد دويري من دون توجيه أي تهمة إليه، أي تبييض سجله من أدران الإقامة أشهراً في كيان العدو، حيث صور فيلماً كاملاً يؤنس القاتل، فيلماً «إسرائيلياً» (إنتاجاً وتمثيلاً وتنفيذاً). هكذا انتصر «بطل الحرية»، مزة جديدة، على «طواغيت الظلام، وأعداء الفكر والثقافة»؛ هل هناك من كان يتوقّع من النائب العام العسكري صقر صقر أن يحتجزه مثلاً، مثل الضباط الأربعة؟ والله، لكان وزير التطبيع الثقافي، المنخرط ضمن طاقم فيلم دويري الجديد كمسؤول علاقات عامة، سيلعن إضراباً عن الطعام، أو يشكو الرئيس لدولة الرئيس، أو يحرق نفسه حياً أمام باب المحكمة. ذلك أن «العظماء أيها الشعب الجرم، كرموا في الخارج، وعلينا أن نعاملهم باحترام في بلادهم». حاضر! تغريدات معاليكم أوامر! و«عظماؤنا» هؤلاء نرسلهم إلى الأوسكار أيضاً، ليخبروا العالم كيف أن الفلسطينيين ذبحوا «المسيحيين» الامنيين في الدامور. يبشرنا دويري بأن فيلمه الجديد هو عن «المصالحة». هذا الصبي مدهش في قدرته على التلفيق وتزوير الوقائع. «قضية رقم 23» (23 هو بالمصادفة عدد الأيام التي تفصل بين انتخاب بشير الجميل في ظلّ الدبابة الإسرائيلية وإعدامه)، فيلم عن المصالحة بقدر ما كان فيلمه السابق مؤيداً لـ«القضية الفلسطينية»، ويقدر ما قضاؤنا مستقلاً، ويقدر ما يليق بالثقافة اللبنانية أن يكون لها وزير مثل الدكتور غطاس خوري. أي: البتة!

لقد أمطرنا دويري بوابل من الأكاذيب والأضاليل، لكي يتفادي الاعتراف بجريمته الإسرائيلية. فلو اعترف بها، وتراجع عنها، فسيفكف الأمر ثمناً باهظاً هو فقدان سبل تمويل أفلامه المقبلة و«إشعاعها» العالمي. يقول محاميه: «القضية تعود إلى 2012، ولولا تحريكها من قبل أشخاص مغرضين، لديهم حقد

الأعلى وهيئة التفتيش القضائي على هذا الأداء؟

وعلى مستوى الأجهزة الأمنية: لماذا ترك مشتبه فيه أقرّ علناً بدخول «أراضي العدو» يدخل إلى لبنان ويخرج منه ويحصل على أدونات أمنية للتصوير في لبنان، من دون أن يُفتح أي تحقيق جدي في القضية؟ صحيح أن القضاء هو صاحب سلطة التوقيف والإخلاء، لكن، عدا عن توقيفه في مطار بيروت أول من أمس، هل بنت الأجهزة الأمنية ملفاً للمشتبه فيه وأحالاته على القضاء؟ هل ثمة مقصرون أو متواطئون في الأجهزة الأمنية والقضائية؟ المطلوب من السلطات أن تجيب عن هذه الأسئلة، وعلى غيرها، ما يحول دون استسهال تكرار جرائم كهذه.

## قضاة وضباط ومصرفيون في ورشة عمل «تطبيعية»؟

يوم الخميس الماضي، نشرت «الأخبار» تقريراً بعنوان «رعاية» إسرائيلية لورشة عمل مصرفية في لبنان، كشفت فيه أن هيئة التحقيق الخاصة لدى مصرف لبنان، وهي وحدة الإخبار المالي اللبنانية، والتي يرأسها حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، تقيم بالشراكة مع «المركز العالمي للأمن التعاوني» (Global Center on Cooperative Security) ووزارة الخارجية الدنماركية ورشة عمل في 12 أيلول الحالي، في فندق مونرو، بعنوان «منتدى التوعية: تعامل مؤسسات التحويلات النقدية مع الالتزامات الدولية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب بموجب القانون 44»، بحضور قادة أمنيين وقضاة وموظفين عامين ومصرفيين وقانونيين ومكلفين بتطبيق قانون مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. ومما كشفته «الأخبار» أن الإسرائيلية ليات شيطريت، المسؤولة عن الشؤون المالية وبرامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في «المركز العالمي للأمن التعاوني»، وهي واحدة من أبرز مسؤولي المركز وأكثرهم تأثيراً في أعماله، سبق أن خدمت في الجيش الإسرائيلي برتبة ضابط ملازم، وستكون مطلعة على كل المعلومات التي سيجري تداولها من قبل المسؤولين اللبنانيين في ورشة العمل. ورغم خطورة ما نُشر، لم يصدر أي بيان توضيحي جدي عن أي جهة معنية بالورشة، فيما قررت نقابة المحامين مقاطعةها. في المقابل، قرر كل من قيادة الجيش وقوى الأمن الداخلي ومجلس القضاء الأعلى تجاهل المعلومات المنشورة، والسماح لضباط وقضاة بالمشاركة في «ورشة العمل». وعلمت «الأخبار» أن اجتماعاً عُقد في مصرف لبنان لمناقشة ما نُشر يوم الخميس الماضي، وتقرر فيه أن «ليات شيطريت» هي موظفة هامشية في المركز المذكور الذي لن يحصل على أي معلومات من لبنان! وبناءً على ذلك، تقرر الاستمرار في إقامة الورشة، بدءاً من اليوم، كأن شيئاً لم يكن!

(الأخبار)

## صار فيك تدفع بالبطاقة المصرفية بكل مراكز الأمن العام

الآن أصبح بإمكانك تسديد مدفوعاتك في مراكز الأمن العام كافة بواسطة بطاقتك المصرفية الصادرة عن أي مصرف في لبنان والعالم، أختارت فيزا أو ماستركارد. وتهدف هذه الخدمة الجديدة والمميزة الناتجة عن تعاون ما بين بنك لبنان والمهجر والمديرية العامة للأمن العام إلى تحسين الأمن وتطوير الإدارة.



بنك لبنان  
والمهجر  
راحة البكال